

**قوله** والعالم الخ اعلم ان المصاحف جعل اثبات احكامها ومباحث العلم واشيائه امام المقاصد التي يعنى المقاصد لا ينهاى الاصلين مبادئها وان عدتها المتأخرون من العرف فالحكم محذوف العالم صحته متوقفة على ثبوت حقايق الاشياء وتحقق العلم بها وتكون العقل باعتبار النظر في الدليل سببا للعلم او لو انتفى احدها لم يصح الحكم محذوف العالم والاشياء لا دل عليه ولما كان المقصود العظيم من هذا العلم معرفة وجود الباري عز وجل وكان العالم كليا عليه دلالة البرهان والاشياء وكانت الدلالة متوقفة على حدوثه بشرط بيان حدوثه متوقفا على ثبوت وجوده وما يتصف به ومن هذا يظهر ذلك المنع حدوث العالم اصل المعرفة المذكورة بكل حدوث العالم استدل بجميع العلوم الاشهادية لانه لو كان قد يالزم ان سلك يكون متناهيا ويلزم عليه نفي ما جات به الشرايع من فنا العالم وتبدل الارض غير الارض والسموات ونقي القيامة وتبطل قائمة الوعد والوعيد ويلزم تكذيب الرسل وانكار المشايخ وذلك من افعال الكفر **قوله** ما يسوى الله اى غير الله وفيه امران الاول انه ان كان المراد بكلمة ما شيئا فلا يصح استثناء الله تعالى منه لان كلمة ما ذكره متبينة لا عموم لها فلا يصح الاستثناء منها وان كان المراد بها كل شئ فلا يصح البيان به في مقام التعريف لان التعريف للمفهوم لا للافراد او لاولى ان يقول ما كان غير الله الثاني انه ان كان المراد بكلمة ما شيئا لما تناول الاشخاص فيقتضى ان زيد يقال له عالم مع انه لا يقال له عالم وان كان المراد بها الجنس على ما حقق لم يصح استثناء الله تعالى لعدم حصوله

تحت

تحت الجنس ويمكن اختيار الشق الاول وحمل قوله من الموجودات على معنى من اجناس الموجودات فتخرج من الاشياء لكن فيه انه يمكن في التعريف حينئذ جفت من اجناس الموجودات ولا يحتاج الى ذكر ما يسوى الله تعالى اذ في ذكره اطلاقا وتقريرا في العلامة القدوة ان المراد بالغير المفتر به اليسوى المعنى الاصطلاحي وهو المنفك فتخرج به صفات الله بها ليس منفكته وحينئذ لا يحتاج الى استثناءها مع استثناء الله بان يقال ما يسوى الله وصفاته ولا الى اخراجها بقوله مما يعلم به الصانع ويصدق بالعدومات والاعتبارات والافعال على القول بثبوتها كما يصدق بالموجودات وليس المراد به المعنى اللغوي وهو المعاني في امر ما كالتفريق المفهوم والمصدق حتى يصدق بصفات الله ويحتاج الى استثناءها مع استثناء الله بان يقال ما يسوى الله وصفاته اولى اخراجها بقوله مما يعلم به الصانع كما يصدق بالعدومات والاعتبارات والافعال وما قرره شيخنا من حمل الغير على المقفى الاصطلاحي فهو مقتضى كلام العلامة الحيا في قوله مما يعلم به الصانع وقال العلامة عند الحكم حمل الغير على المعنى الاصطلاحي يعيد من الفهم لانه خلاف المتبادر ويلزم عليه استدر ان قوله من الموجودات لان الغير المستطوع عليه لا يطلق عندهم الا على الموجود انتهى واذا كان الغير بالمعنى الاصطلاحي لا يطلق عندنا الا على الموجود فلا يصدق بالعدومات والاعتبارات ولا احوال خلاف ما قرره شيخنا العلامة فتأمل **قوله**

Copyrighted material King Saud University